الفصل السادس

بداية متعثرة للمصالحة

بسبب تعثر كل مبادرات المصالحة أو توصلها لاتفاقات دون قدرة على تنفيذ، سادت حالة من الريبة والشك وانعدام الثقة والإحباط حتى باتت تشكل مكوناً من الثقافة المجتمعية الفلسطينية خصوصاً من الثقافة السياسية، وأصبح الفلسطينيون يشكون في كل شيء حتى في قدرتهم على تجاوز واقعهم المرير. كل حزب يشك في نوايا بقية الأحزاب حتى وإن أقدَم حزب على فعل إيجابي- دبلوماسي أو جهادي- ينطلق الآخرون من منطلق الشك، ويفسرون هذا الفعل سلباً؛ ليس لأنه فعل خاطئ، بل لأنهم لا يثقون بصاحبه، وإذا أقدمت جماعة أو دولة على مساعدة طرف فلسطيني سواء كان حزباً أو حكومة أو مجتمعاً مدنياً انبرت بقية الأطراف للتشكيك في الأهداف الخفية من وراء هذا الدعم. تتحمل النخبة الفلسطينية مسؤولية تفشي هذه الثقافة المدمرة التي لم تكن موجودة في سنوات الثورة والنضال، حيث كان التفاؤل والثقة بالنفس وقوة الإرادة والتماسك الاجتماعي أساسيات في ثقافة المجتمع الفلسطيني.

اتفاق مخيم الشاطئ يجدد الأمل بنجاح المصالحة

حالة من التفاؤل الحذر لمسناها بعد اجتماع وفد منظمة التحرير الفلسطينية مع قيادة حماس في مخيم الشاطئ يوم الثالث والعشرين من أبريل (2014) للبدء في تنفيذ المصالحة الوطنية. فعندما توفرت إرادة وضع اتفاقية المصالحة الموقعة في القاهرة في لقاء مخيم الشاطئ في قطاع غزة موضع التنفيذ، لم يتم مقابلة ذلك جماهيرياً بالفرحة العارمة، بل بقي الحذر والشك سيدَيّ الموقف حتى من طرف أحزاب كانت من أكثر المنددين بالانقسام والمُحمِّلين لحركتي فتح وحماس مسؤوليته.

طوال سبع سنوات من الانقسام والفلسطينيون يعانون بسبب الانقسام، ويحملونه مسؤولية لا تقل عن مسؤولية الاحتلال عما أصاب المجتمع من تفكك وفقر وبطالة وانتشار ثقافة الكراهية والخوف، وما أصاب النظام السياسي من تفكك وضعف في مواجهة ممارسات الاحتلال والاستيطان في الضفة، وفي مواجهة الحصار على قطاع غزة، وفوق كل ذلك تداعيات الانقسام على صورة الفلسطينيين عند العالم الخارجي. وطوال هذه السنوات والكل يندد بالانقسام حتى من شاركوا في صناعته ويستفيدون من نتائجه، والكل يدعو للمصالحة التي تنهي الانقسام.

نعم في ظل ثقافة الشك وانعدام الثقة التي أشرنا إليها، ونتيجة مسار المصالحة الطويل، من حق البعض أن يتخوف بل ويشك فيما جرى، وإن أردنا أن نعدد مبررات التخوف والشك فهي كثيرة ولا شك ونشاركهم فيها، كيف لا يشك الشعب وينتابه الحذر وقد احتفل المتحاورون أكثر من مرة بتوقيع اتفاق مصالحة وتبادلوا القبل والابتسامات العريضة؟ لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار أن مستجدات مهمة جرت وطنياً وإقليمياً تُضعف من مرتكزات الانقسام وتبرر التفاؤل بإمكانية نجاح المصالحة، ولو ضمن حدود مصالحة إدارة انقسام مؤقتة لعدة أشهر.

بالرغم من كل ما جرى خلال سبع سنوات من الانقسام، فلا يجوز الاستسلام لحالة الإحباط واليأس وانعدام الثقة بالذات، وبالتالي الاستسلام لمخطط الانقسام تحت ذريعة أنه أكبر من قدرتنا على مواجهته خصوصاً أن المعادلة التي أنتجت الانقسام أو ساعدت على صيرورته واقعاً بدأت تتفكك في العالم العربي من حولنا، وجماعات المصالح الفلسطينية المشاركة في الانقسام باتت مكشوفة للشعب، وفشلت في تدبير أمرها فيما أُتِيح لها من كعكة الانقسام، إضافة إلى ذلك، فإن مجمل الحالة السياسية الوطنية وصلت إلى طريق مسدود، سواء أصحاب المشروع الوطني أو المشروع الإسلامي أو المشروع الرفضوي لقوى المعارضة.

ما جرى في مخيم الشاطئ، وبالرغم من كل التخوفات التي تنتاب الجمهور، إلا أنها خطوة في الطريق الصحيح وهو طريق طويل وشاق، إنه ما يجب أن يكون أو استجابة متأخرة لإرادة شعبية. صحيح أنها خطوة متأخرة حيث تكرست أوضاع ومصالح وعلاقات ستجعل عملية مواجهتها

أصعب، ولو جرت المصالحة قبل خمس أو أربع سنوات مثلاً، لكانت فرص نجاحها أكبر، ومصالحة دون مراجعات إستراتيجية. لكن السؤال: هل نستمر في الحال الذي نحن عليه من انقسام يتفاقم كل يوم، بل ومرشح لأن يصل إلى تقسيم المُقسم والصراع على ما هو مُقسم؟ أم نحاول تفكيك الانقسام ونتقدم خطوة نحو المصالحة؛ خطوة لا تخلو من مغامرة؟

صعاب كثيرة ستواجه استكمال ملف المصالحة بسبب ما تراكم خلال السنوات السبع الماضية، ولكن أيضاً بسبب رؤية كل طرف للمصالحة؛ فالمصالحة مصطلح مراوغ وحمّال أوجه بحيث يفهمه كل طرف بشكل مغاير للآخر، حتى لو سألت الجمهور عن معنى المصالحة فستجد إجابات متباينة؛ فالبعض يقصد بالمصالحة إعادة توحيد غزة والضفة كما كان الأمر قبل سيطرة حماس على القطاع متجاهلاً الشرط الإسرائيلي في هذا السياق، والبعض الآخر يقصد بالمصالحة إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير بحيث تنضوي فيها حركتي حماس وفتح وبقية الفصائل الخارجة عنها، والبعض يقصد بالمصالحة وقف حالة العداء بين الحكومتين والسلطتين وإطلاق سراح المعتقلين عند الطرفين وتحقيق المصالحة الاجتماعية، وآخرون يقصدون بالمصالحة كل ما تم ذكره.

حتى تنجح المصالحة في إطار أي من مفاهيمها السابقة،فالأمر يحتاج لثلاثة عناصر أساسية:

العنصر الأول: الإرادة وما جرى يعبر عن توفر عنصر الإرادة عند الطرفين الفلسطينيين سواء كانت إرادة إيمان وقناعة بالمصالحة واستعداد للاعتراف بالخطأ وعمل مراجعة لما جرى، و كانت إرادة المضطر الذي ينحني للعاصفة مؤقتاً. صبر وحكمة الرئيس (أبو مازن) لعبا دوراً في التوفيق بين إرادة الطرفين. مع التأكيد بأن الإرادة الفلسطينية لوحدها، إن كانت قادرة على إنهاء بعض مظاهر الانقسام إلا أنها غير كافية لإنهاء كل الانقسام، إلا إذا توفرت إرادة الدخول في مواجهة نضالية مع الاحتلال والتخلي عن الحكومة والسلطة والمفاوضات والتهدئة سواء في الضفة الغربية أو غزة، وبنود اتفاق المصالحة لم يتطرق لهذه الحالة.

العنصر الثاني: القدرة، ونقصد به القدرة المادية والمعنوية على الاستمرار في نهج المصالحة، ومواجهة معيقاتها سواء الداخلية أو الخارجية، حتى الوصول لتحقيق الأهداف الوطنية بالحرية

والاستقلال وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة في كامل الضفة وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشرقية مع عودة اللاجئين الفلسطينيين، وهذا ما يجب الاشتغال عليه، لأن الإرادة بدون قدرة لا تكفي، ونعتقد أن لدى الشعب الفلسطيني قدرات هائلة يجب توظيفها بشكل عقلاني لدعم المصالحة.

العنصر الثالث: المراجعة الإستراتيجية عند كل الأطراف خصوصاً عند حركتي فتح وحماس. إن لم تقم القوى السياسية بمراجعة إستراتيجية، وتعترف بأخطائها واستعدادها لتجاوز أخطاء الماضي فلن تنجح المصالحة. وللأسف لم تحدث هذه المراجعة لا من خلال النقد الذاتي الداخلي ولا بالاعتذار للشعب. دخل الطرفان مصالحة مخيم الشاطئ وكل منهما متمسك بمواقفه ويعتبر انه منتصر والطرف الآخر منهزم، وفي واقع الأمر إن كانت حركة حماس فشلت في كل خياراتها ومراهناتها الداخلية والخارجية، فإن حركة فتح لم تنجح في خيارها التفاوضي ولا في استنهاض وضع فتح الداخلي.

إن كان دور القدرة يأتي لاحقاً لتوفر الإرادة، إلا أن الأمر ليس مجرد تعاقب زمني، بل عملية تفاعلية وجدلية؛ حيث نوع الإرادة يرسم حدود القدرة، أو بمعنى آخر إن القدرة على مواجهة استحقاقات المصالحة مرتبط بحدود إرادة المصالحة عند كلا الطرفين وأهداف كل منهم من التوجه للمصالحة وأية مصالحة يقصد كل منهم؟ وما إن كانت إرادة المصالحة تصل إلى حدود المواجهة الساخنة مع كل الأطراف المستفيدة من الانقسام خصوصاً إسرائيل، والذهاب بالمصالحة إلى حدود المصالحة الإستراتيجية التي تعيد بناء المشروع الوطني الفلسطيني كمشروع تحرر وطني متحرر من استحقاقات اتفاقية أوسلو وتوابعها واستحقاقات الأجندة الخارجية؟ أم ستقف عند تخوم تشكيل حكومة قد تتحول إلى حكومة ثالثة شكلية تضاف إلى سلطتي أمر واقع غير رسميتين تستمران في ممارسة عملهما في الضفة وغزة؟

لا نريد أن نبني أوهاماً على ما تم، ولكن نتمنى أن يكون ما يجري جزءاً من إستراتيجية متعددة المسارات: مسار الشرعية الدولية بالذهاب إلى الأمم المتحدة لتكريس دولة فلسطين، ومسار مقاومة شعبية مفتوحة على كل الاحتمالات لترد على ممارسات الاحتلال وعربدة المستوطنين، ومسار

مفاوضات ذات مرجعية وأهداف وطنية محددة، والمصالحة في هذا السياق ليست بديلاً عن المسارات الأخرى؛ ليست بديلاً عن الشرعية الدولية والتزاماتها، ولكنها تقوي الموقف الفلسطيني في التعامل مع الشرعية الدولية واستحقاق الدولة، وليست بديلاً عن المفاوضات، ولكنها يجب أن تشكل حالة قطيعة مع المفاوضات كما كانت تجري سابقاً، وإن كان هناك ضرورة للعودة إلى المفاوضات فستكون مفاوضات تُؤسس على وحدة الموقف الفلسطيني والثوابت الفلسطينية التي أكد عليها الرئيس (أبو مازن) في اجتماع المجلس المركزي الأخير، كما أنها ليست بديلاً عن المقاومة، ولكنها ضرورية للتوافق على إستراتيجية وطنية للمقاومة.

ولكن، حتى لا نغرر بالجمهور يجب مصارحته بالحقيقة بأن ما جرى أمر مهم ويحتاج لاحتضان ودعم شعبي، وأن التقدم في أي ملف للمصالحة سيجعل انجاز بقية الملفات أكثر سهولة، ولكن طريق المصالحة الإستراتيجية طويل وشاق، وأن إرادة فلسطينية لوحدها لن تنهي حالة الانقسام كلياً. المصالحة قد تنهي حالة العداء بين منظمة التحرير وحركة حماس، وقد تسمح بتشكيل حكومة توافقية تُدير حالة الانقسام، ولكنها لن تنهي حالة الانقسام بحيث يتم إعادة توحيد غزة والضفة وتواصلهما كما كان الأمر قبل انسحاب شارون من القطاع وسيطرة حماس على قطاع غزة، كما أن المصالحة لن تنهي الاحتلال تلقائياً. إعادة توحيد غزة والضفة في حكومة وسلطة واحدة وإعادة التواصل بينهما يحتاج إلى إرادة دولية بل وإرادة إسرائيلية ما دامت غزة والضفة تحت الاحتلال، وما دام المتحاورون يتحدثون عن حكومة وسلطة حكم ذاتي وعن انتخابات لرئيس سلطة حكم ذاتي وانتخابات تشريعية لمجلس تشريعي لسلطة حكم ذاتي. إنهاء الاحتلال، وتوحيد غزة والضفة في إطار حكومة وسلطة ذات سيادة، يحتاجان إلى إستراتيجية وطنية تكون المصالحة بالمعايير المتفق عليها بداياتها ورافعتها الأساسية.

البرنامج السياسي لحكومة (التكنوقراط) لا يُلزِم إلا الحكومة

رحبنا بلقاء مخيم الشاطئ الذي عكس رغبة في البدء بتنفيذ بنود المصالحة، وكانت مباركتنا مبنية على رؤية واقعية سياسية مريرة للحال الذي وصلنا إليه كفلسطينيين بسبب الانقسام، وما آل إليه وضع قطاع غزة من تدهور نتيجة تضافر عوامل داخلية وخارجية، أيضاً تلمُّسنا لمأزق المفاوضات والسلطة الوطنية. كنا وما زلنا نؤمن أن الخروج من مأزق الانقسام والمفاوضات وحالة التيه السياسي يتطلب إستراتيجية واقعية متعددة المسارات تؤسِّس على التدرج في نهج تفكيك المشكلات خصوصاً الانقسام، حيث من الصعب إنهاء الانقسام بضربة واحدة قاضية لأن الانقسام وتداعياته ليس محصلة خلاقات فتح وحماس فقط، بل أكبر من ذلك وأعمق، وبالتالي رأينا أن البدء بالاتفاق على تشكيل حكومة قد يساعد على تهدئة الأوضاع بين فتح وحماس ما يسمح بتفكير عقلاني مشترك للخروج من المأزق الوطني العام.

ولكن، وحتى لا تخدعنا المصطلحات والمسميات المراوِغة وحمّالة الأوجه، وحتى لا ننزلق إلى مزيد من التنازلات السياسية لصالح إسرائيل ولشروط تسوية لم نحصد منها حتى الآن إلا مزيداً من ضياع الحق والأرض... لذلك يجب أن نكون واضحين وصريحين مع الشعب حول ما يجري بشأن ترتيبات تنفيذ بنود المصالحة وتشكيل حكومة التكنوقراط، من جهة تبديد الوهم بأن المصالحة تحققت بمجرد تشكيل الحكومة، أو أن برنامج حكومة التكنوقراط يعبر عن الثوابت والتوافق الوطني، لذلك يجب التنويه إلى:

1) المصالحة انطلقت من موقع ضعف وفشل طرفي الانقسام

إن المصالحة التي يتم الاشتغال عليها لم تنطلق من منطلق القوة عند الطرفين، بل من منطلق الضعف، وبعد فشل كل طرف في تمرير نهجه وإنجاح مراهناته السياسية، وفي هذا السياق نلاحظ تزامن وقف المفاوضات ومأزق السلطة مع الفشل المعمم لحركة حماس بعد ثورة (30 يونيو) المصرية وسقوط حكم الإخوان، وبالتالي كان كل طرف يريد أن يخرج من مأزقه ويحافظ على وجوده في السلطة والسياسة مع تقديم تنازلات متبادلة. لو أن المصالحة جاءت بعد أو متزامنة مع نجاح

المفاوضات والتسوية، ومع نجاح حركة حماس في خيار المقاومة لكانت مصالحة تعزز الحقوق والثوابت الفلسطينية، وتجعل الموقف الفلسطيني أكثر قوة في مواجه إسرائيل العدو المشترك، ولكن وحيث إن المصالحة جاءت في ظل مأزق الطرفين الفلسطينيين، فإنها ستكون في البداية مصالحة خروج من مأزق بالنسبة إلى كل منهما، مع الأمل أن يكون هذا مقدمة للمصالحة الإستراتيجية لمواجهة إسرائيل،حيث لا قيمة لمصالحة وطنية إن لم تؤسِّس لإستراتيجية مواجهة مع إسرائيل لاستعادة الحق المسلوب.

2) دور الأطراف الخارجية في تفعيل بنود المصالحة

لأن المصالحة الوطنية لم تنطلق من منطلق القوة فإن نجاحها في كثير من مراحلها مرتبطا بمواقف أطراف غير فلسطينية: العرب والأمريكيون والأوروبيون وإسرائيل أيضاً، في كافة خطوات المصالحة بدءاً من تشكيل الحكومة وبرنامجها السياسي ومصادر تمويلها، إلى إجراء الانتخابات والشروط الإسرائيلية لإجرائها، إلى مرحلة إعادة توحيد الضفة وغزة في إطار حكومة وسلطة واحدة سواء كانتا لسلطة حكم ذاتي أم للدولة الفلسطينية المستقلة. ومن يقرأ التصريحات الأوروبية والأمريكية المرحبة بالمصالحة بتحفظ سيلمس شروطا في ثنايا الترحيب.

3) دور مصر في تحريك المصالحة للخروج من إحراج إغلاق معبر رفح

يجب عدم تجاهل الدور والشرط المصري فيما جرى في لقاء مخيم الشاطئ، فسرعة التفاهم على البدء بتنفيذ المصالحة يعود لما حمله معه من مصر السيد نائب رئيس المكتب السياسي لحماس موسى أبو مرزوق وليس ما حمله معه السيد عزام الأحمد القادم من رام الله. ونعتقد أن من الأهداف الرئيسة لتشكيل حكومة فلسطينية هو التجاوب مع المطالب المصرية بإيجاد مخرج لمشكلة وجود حماس كحزب حاكم في غزة، وتداعيات ذلك على حصار غزة والأمن القومي لمصر والإحراج المصري من استمرار حصار غزة. حتى لو اقتصر الهدف من تشكيل حكومة لرفع الحصار عن قطاع غزة فإنه أمر يستحق الثناء والتقدير.

4) ما كان الإعداد للانتخابات يحتاج لحكومة جديدة

لا نعتقد أن الإعداد للانتخابات بعد ستة أشهر كان يحتاج إلى حكومة جديدة. ما دام حصل تفاهم وتفهم وثقة بين حركتي حماس وفتح خصوصاً بين رئيس المكتب السياسي لحركة حماس السيد خالد مشعل والرئيس (أبو مازن)، وتقدير كل منهما لظروف الطرف الآخر، فلماذا مغامرة تشكيل حكومة جديدة بما يترتب على ذلك من أعباء مالية، واستحقاقات سياسية خطيرة خصوصاً على حركة حماس وكل من سيشارك في الحكومة؟ كان من الممكن بدلاً من ذلك تجديد الثقة بالرئيس (أبو مازن) وبحكومة (حمد الله)، وتكليف اللجنة العليا للانتخابات بمباشرة الاستعدادات لإجراء الانتخابات في الموعد المحدد.

نتمنى أن لا يؤدي تشكيل الحكومة وبرنامجها إلى جر حركة حماس وقوى سياسية أخرى إلى مربع الاعتراف بشروط الرباعية وبمرجعية عملية السلام، وتتعثر المهام الأخرى للحكومة والمصالحة.

5) في الحالة الفلسطينية كل حكومة هي حكومة سياسية

لا ندري الحكمة من توافق طرفي المصالحة على أن تكون الحكومة حكومة تكنوقراط، ولا ندري هل الحالة التي نعيشها تسمح بترف حكومات التكنوقراط؟ - وقد سبق أن كتبنا عن الموضوع سابقاً-. تم تبرير تشكيل حكومة تكنوقراط لأن هذه الحكومة لن تكون سياسية ولن تتدخل بالشأن السياسي، وستتكفل، فقط، بمهمة الإعداد للانتخابات، وتسيير الأمور الحياتية، وتخفيف المعاناة عن قطاع غزة! ولكن ألا يتعارض هذا مع الشروط المطلوب من الحكومة الالتزام بها- شروط الرباعية- وهي شروط سياسية والالتزام بها موقف سياسي بجدارة؟ وهل يمكن لحكومة فلسطينية ألا تكون سياسية؟

6) برنامج الحكومة لا يعبر عن الثوابت الوطنية ولا يُلزم إلا الحكومة

يجب تجنب إسقاط الآمال والأماني المتوقعة من المصالحة كما يراها الشعب كمصالحة تنهي الانقسام وتُعيد توحيد غزة والضفة في إطار حكومة وسلطة واحدة، وتستنهض المشروع الوطني كمشروع تحرر وطني، على حكومة التكنوقراط. فإذا كان البدء بتنفيذ اتفاق المصالح يبشر بفرص

واعدة لإنهاء الانقسام، وتحقيق الوحدة الوطنية، والتوافق الوطني على الثوابت والمرجعيات، فإن حكومة التكنوقراط تأتي في سياق مختلف، أو لها مهام مختلفة، وإن كان نجاحها يساعد على تحقيق الأهداف الوطنية. فهذه الحكومة، وكما صرح الرئيس (أبو مازن) ستعترف باتفاقية أوسلو وتوابعها وبعملية السلام وتنبذ العنف، وكل وزير سيدخل هذه الحكومة سيكون ملتزماً بهذه الشروط، والتي هي بالأساس شروط (اللجنة الرباعية) حتى تستمر بتمويل السلطة الوطنية.

لا نعتقد أن هذه الموصفات والالتزامات المطلوبة من الحكومة محل توافق وطني، وسيكون من الخطورة أن تكون محل توافق وطني أو تشكل ثوابت وطنية، ونحن نرى حصيلة اعتراف والتزام منظمة التحرير بهذه الشروط قبل عشرين عاماً، وكيف تسعى منظمة التحرير والرئيس للتخلص من تبعات أوسلو والذهاب إلى الأمم المتحدة.

7) لا حكومة بدون برنامج سياسي

انطلاقا مما سبق، نعتقد أن معضلة وطنية حقيقية ستواجه الحكومة في صياغة برنامجها السياسي، حيث من السذاجة الاعتقاد أن هذه الحكومة ستكون بدون برنامج سياسي، فلا توجد حكومة بدون برنامج سياسي. لأن هذه الحكومة، وكل حكوماتنا الفلسطينية، ليست وليدة إرادة وطنية خالصة أو تعبر عنها، بل وليدة ومحصلة عدة إرادات نظراً لأنها تعتمد كلياً على التمويل الخارجي وعلى الموافقة الإسرائيلية، ولأن إسرائيل تؤُمِّن جزءاً مهما من مداخيل السلطة، أيضاً لأن الحكومة لن تتعامل مع الشعب الفلسطيني في غزة والضفة فقط، بل عليها أن تتعامل مع العالم الخارجي ومع إسرائيل ما دامت حكومة سلطة حكم ذاتي محدود. ولذا فإن برنامج حكومة التكنوقراط سيكون غير منقطع الصلة بعملية التسوية والشروط الأوروبية والأمريكية والإسرائيلية، وعليه لن يكون محصلة توافق وطني خالص.

8) التباس مفهوم (المستقلون) أو (التكنوقراط) في الحقل السياسي الفلسطيني

إن كان لا بد من تشكيل حكومة تكنوقراط أو حكومة مستقلين، فيجب حُسنَ اختيار عناصرها، فصفة (التكنوقراط) أو (المستقل) ليست ميزة بحد ذاتها، بل قد تكون صفة سلبية تعني (غير

الوطني). صحيح أن أكثر من نصف الشعب غير منتمي للأحزاب، والنسبة تزايدت في السنة الأخيرة، وصحيح أن غالبية هؤلاء وطنيون مخلصون لوطنهم، إلا أن هناك ممن يشتغلون تحت راية المستقلين، أو يزعمون ذلك، ابتعدوا عن العمل الوطني، وارتبطوا بجهات أجنبية، وتمرسوا على إثارة الفتنة، وانتقاد طرفي الانقسام باسم أنهم (مستقلون)، وإذا يتسابقون ويلهثون وراء منصب وزير ليس خدمة للمصلحة الوطنية بل لتحقيق أهداف ومصالح شخصية. ومن جهة أخرى، وحتى لو كانت حكومة تكنوقراط مؤقتة وبصلاحيات محدودة فإن كل وزير سيمثل فلسطين في كل تحركاته وتصريحاته وفي مأكله ومشربه وملبسه. عليه يجب حسن اختيار هؤلاء التكنوقراط حتى لا يتم تحقير منصب الوزير الفلسطيني والحكومة الفلسطينية خصوصاً أن الحكومة ستكون حكومة الرئيس (أبو مازن)، أو محسوبة عليه حتى ولو لم يرأسها فعليا.

9) الحذر من إفشال الحكومة الجديدة

إن تشكيل الحكومة مجرد جزئية في عملية المصالحة الوطنية الطويلة والمعقدة، ومن المعلوم أن كثيراً من القضايا ما زالت محل نقاش، أو تم التوصل إلى تفاهمات أولية ملتبسة حولها كالأجهزة الأمنية والحالات العسكرية وأسلحتها، والموظفون...الخ، وبالرغم من كل الملاحظات والتخوفات التي أشرنا إليها يجب مساعدة الحكومة الجديدة، وعدم السماح بإفشالها؛ لأن إفشالها لن يكون فشلاً لحكومة، بل فشل للمصالحة ككل، ما قد يؤدي إلى انتكاسة خطيرة تكرس حالة الانقسام وتُشرع الأبواب أمام مشاريع وتدخلات خارجية.

10) المعركة الحقيقية ما بعد تشكيل الحكومة

إن الحكومة ستكون حكومة سلطة حكم ذاتي ملتزمة باتفاقية أوسلو وتوابعها، وهذا يتطلب استمرار العملية السياسية النضالية على كافة الجبهات، لأن مشكلتنا الأساسية ليست الحكومة والانتخابات، فهذه أمور فُرضت علينا فرضاً ولا علاقة لها بدمقرطة الحياة السياسية بقدر ما هي جزء من مؤامرة حرف الشعب الفلسطيني عن مسار حركة التحرر، ودفع مكوناته السياسية للصراع على سلطة وهمية. وعليه يجب التفكير بالمسارات الأخرى كالمقاومة الشعبية وفرض الدولة

الفلسطينية على أرض الواقع، والاستعداد لجولة جديدة من المفاوضات قادمة ستكون أكثر صعوبة وخطورة من كل الجولات السابقة.

تشكيل حكومة تكنوقراط توافقية لا يعني نهاية الانقسام

كأننا أمام مشهد شبيه بما جرى نهاية العام (2006)، وقُبَيل وبعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في مارس (2007)، ولكن هذه المرة المشهد أكثر خطورة؛ لأننا اليوم ندفع ثمن فشل حكومة لقاء مكة- حكومة الوحدة الوطنية-. آنذاك، وبعد حوالي عام على تفرد حركة حماس بالحكم بسبب تمنُّع حركة فتح وفصائل منظمة التحرير المشاركة في الحكومة، وبعد الحصار الذي تم فرضه على السلطة سواء في غزة أو في الضفة، تكثف الحديث عن تشكيل حكومة وحدة وطنية، وجرت حوارات تُوجت بلقاء مكة في فبراير (2007) الذي أدى إلى تشكيل حكومة (وحدة وطنية) أو حكومة رفع الحصار كما تم تسميتها لم تستمر إلا لثلاثة أشهر، ثم جرى ما جرى من حرب أهلية وانقسام ما زلنا نعيش واقعه وتداعياته المدمرة.

عندما نقول إننا أمام مشهد شبيه في ظل ظروف أكثر مأساوية، فلأن أطراف المكونات الداخلية لمعادلة الانقسام لم تأخذ العبرة بما فيه الكفاية من التجربة السابقة؛ حيث انصبت حوارات مكة على كيفية التجاوب مع طلبات المملكة السعودية وإغراءاتها المالية، وعلى كيفية تمرير مصالحة شكلية ترفع الحصار المفروض على السلطة وتنقذ كل طرف من مأزقه السياسي والتنظيمي والمالي، فالاهتمام كان بتسكين الحالة دون تفكير بمراجعة إستراتيجية عند كل طرف تؤسِّس لإستراتيجية وطنية جديدة. اكتفت أطراف لقاء مكة على اعتماد وثيقة الوفاق الوطني شكلياً كبرنامج سياسي للحكومة دون الغوص في التطبيق العملي للنصوص الملتبسة والعامة للوثيقة، وفيما كانت وثيقة الوفاق الوطني تتضمن (18) بنداً، تم الاقتصار على بند تشكيل الحكومة فقط، وبقيت قضايا المقاومة وسلاحها، والقوة التنفيذية لحماس، والاعتراف بالاتفاقات الموقعة، وتفعيل منظمة التحرير... الخ دون حل، وكانت النتيجة فشل حكومة الوحدة الوطنية بعد ثلاثة أشهر لتعود الأمور إلى أسوأ مما كانت.

وهكذا بعد ثمان سنوات تقريباً من فشل حكومة الوحدة الوطنية تفشت خلالها حالة من الإحباط واللامبالاة من المصالحة، وانتشرت حالة من الخوف والقلق من وعلى المستقبل سواء الخوف على مستقبل الأبناء أو مستقبل الوطن. في هذه الأجواء تم تحريك ملف المصالحة في لقاء الشاطئ يوم (23 أبريل)، وكما جرى في لقاء مكة تم التركيز على بند الحكومة، وتأجيل بقية بنود المصالحة في اتفاق القاهرة، ومع هذا التوقيع يعيش الفلسطينيون حالة من الترقب والأمل بتجاوز الانقسام المقيت للتفرغ لمواجهة الاحتلال.

تمنينا أن لا يتم اختزال المصالحة بتشكيل حكومة كما جرى في لقاء مكة حتى لو كانت حكومة إنقاذ وطني كما نعتها السيد عزام الأحمد. وحتى بالنسبة إلى الحكومة، فقد تباينت المواقف وتعددت المراهنات؛ فحول برنامج الحكومة قال البعض إن الحكومة لا تحتاج إلى برنامج حتى يتم تجنب شروط الرباعية. وحول الغرض من تشكيلها يراهن البعض- أنصار حماس- أن حكومة التكنوقراط ستؤمن رواتب موظفي حكومة حماس في القطاع، وتخفف الحصار عن غزة مع بقاء السيطرة الأمنية لحماس على القطاع، وآخرون- منهم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين- ينظرون لما جرى وكأنها محاصصة بين حماس وفتح؛ ليس فقط على مستوى تقاسم المناصب الوزارية بل وتقاسم ما كان يُفترض أن تكون أراضي الدولة الفلسطينية- غزة والضفة-، وآخرون يرون فيما جرى في مخيم الشاطئ استجابة لضغوط مصرية بهدف رفع الحرج عن مصر المتهمة بأنها تحاصر الفلسطينيين في القطاع وراعية المصالحة لسنوات... الخ. إذا أضفنا إلى ذلك ما نلمسه على الأرض من ضعف الجهود التعبوية والتحسيسية من كل الأطراف لأهمية المصالحة، ووجود حكومة وحدة وطنية حقيقية، كل ذلك يثير تخوفات أن يتكرر سيناريو (اتفاق مكة) من حيث تشكيل حكومة قد لا تعمر أكثر مما عمرت حكومة اتفاق مكة.

انبرى قادة من حركة فتح وحركة حماس ليؤكدوا أن الانقسام قد انتهى والوحدة الوطنية تحققت حتى قبل أن يتم الإعلان عن الحكومة- خطاب خالد مشعل في الدوحة قبل أيام من الإعلان عن تشكيل حيث قال بثقة وبشكل قاطع إن الفلسطينيين طووا صفحة الانقسام إلى غير رجعة. وخطاب

الرئيس (أبو مازن) بعد تشكيل الحكومة-. نتفهم أن يكون هدف هذه التصريحات طمأنة الشعب والأصدقاء القلقين والمشككين بالقدرة على تجاوز الانقسام وتحقيق المصالحة، ولكن مع ترحيبنا بأية حكومة توافقية، حتى لو كان توافقاً بين فتح وحماس فقط، ومع تلمسنا وجود إرادة عند كل الأطراف للخروج من الحالة العبثية التي تسود الحقل السياسي الفلسطيني سواء في علاقاته البينية الداخلية أو علاقاته الخارجية، إلا أن تشكيل الحكومة لا يعني إنجاز المصالحة ومغادرة مربع الانقسام. يجب عدم توقف قطار المصالحة عند تشكيل الحكومة، فالحكومة جزئية صغيرة في ماراثون المصالحة الطويل والشاق، والتحدي الحقيقي سيبدأ من اليوم الأول لعمل الحكومة المنشودة.

حتى على مستوى الحكومة، فإن تحديات كبيرة ستواجه الحكومة، منها أن كثيراً من الفصائل خارج الحكومة وخارج اتفاق مخيم الشاطئ- كما جرى مع اتفاق مكة-، وربما يستمر الوضع الأمني على حاله في الضفة وغزة، أيضاً مدى قدرة حكومة تكنوقراط أن تفرض هيبتها وسلطتها على مسلحي وأجهزة حركة حماس وأيضاً الجهاد الإسلامي وبقية الأجنحة المسلحة للفصائل والجماعات الإسلامية، وكيف يمكن التوفيق بين الحالة الأمنية والعسكرية في غزة والحالة الأمنية والعسكرية في الضفة حيث استمرار الاحتلال واستمرار الأجهزة الأمنية في الضفة ملتزمة بالتنسيق الأمني مع إسرائيل؟ وما إذا كانت إسرائيل ستسمح لهذه الحكومة بالعمل ما بين الضفة وغزة مع استمرار التصريحات والحديث المتكرر لمسؤولين في حماس وبقية الفصائل عن المقاومة والتحرير والعلاقات الإستراتيجية مع قطر وإيران واستمرار التدريبات العسكرية للفصائل، هذا إن لم يحدث إطلاق صواريخ أو عمليات تسلل إلى إسرائيل انطلاقاً من قطاع غزة.

التركيز على الحكومة دون بقية ملفات المصالحة سيشكل نقطة ضعف في عمل الحكومة، كما أن اختزال المصالحة بالحكومة يعني أن أي فشل للحكومة يعني فشل المصالحة ككل، أيضاً وفي حالة فشل الحكومة فإن الفشل سيُحسَب على الرئيس (أبو مازن)، وستبرئ بقية الأطراف نفسها من المسؤولية بالقول إنها فوضت الرئيس برئاسة الحكومة والرئيس فشل في مهمته! والفشل قد لا يأتي من إسرائيل فقط، بل أيضاً من وزراء معنيين بمناكفة الرئيس، وربما تم ترشيحهم لهذا الهدف، وقد

يعمل موظفو حركة حماس في قطاع غزة على عدم التجاوب مع قرارات الحكومة الجديدة، وإفشال أي وزير من الوزراء المحسوبين على حركة فتح، وقد يقوم بمهمة الإفشال أطراف في الضفة متضررون من المصالحة، أو مرتبطون بجهات خارجية، وعملية الإفشال سهلة في ظل حكومة تفتقر لسلطة إكراه على كل مكونات المجتمع والسلطة.

أيضاً، من الأسئلة المقلقة التي نثيرها ليس لتكسير مجاديف المصالحة، ولكن لنكون مستعدين لمرحلة صعبة تحتاج لوعي وإرادة: كيف ستتعامل الحكومة المنشودة، وحتى حكومة ما بعد الانتخابات مع سلاح المقاومة، وهل سنستنسخ تجربة حزب الله حيث يرفض الحزب حل جماعته المسلحة بذريعة إنه سلاح مقاومة ما أدى إلى تعثر الحكومة والنظام السياسي اللبناني حتى اليوم، وبالتالي سترفض حماس والجهاد الإسلامي وبقية الأحزاب حل أجهزتها العسكرية أو دمجها بالأجهزة الأمنية للسلطة، لأنها حركات مقاومة ما دام يوجد احتلال، وفي هذه الحالة ما الذي يمنع حركة فتح في غزة من حمل السلاح وتشكيل ميليشيات مسلحة وفتح معسكرات تدريب والخروج في مسيرات مسلحة كما تفعل بقية الجماعات المسلحة؟

والسؤال أيضاً: ماذا لو شُكلت الحكومة المنشودة، ولم يُرفع الحصار عن غزة، ولم تدفع الحكومة الجديدة رواتب موظفي حكومة حماس، ولم يتم إجراء الانتخابات بعد ستة أشهر؟ فهل سيفرط عقد الحكومة؟ وما هي تداعيات ذلك على المصالحة وعلى مجمل النظام السياسي والمشروع الوطني؟ أو بصيغة أخرى: هل الحكومة المرتقبة ضرورية، فقط، لرفع الحصار، وفتح معبر رفح، وإبعاد الحرج عن مصر، وتحسين موقع منظمة التحرير في حالة العودة إلى المفاوضات، أو دخول معركة الشرعية الدولية، وهي ولا شك تستحق الاهتمام ولا يمكن تجاهلها؟ أم ضرورية لأن الوضع الطبيعي هو وجود حكومة وحدة وطنية؟ وإذا كان الحصار ومأزق الطرفين مبرراً لتشكيل حكومة توافقية، أليس من الأجدر أن يكون الاحتلال والإرهاب الصهيوني المتواصل أكثر دافعية لتشكيل حكومة وحدة وطنية حقيقية غير مقيدة بزمن محدد أو مهمة محددة؟

عشرات الأسئلة تزاحمت في عقولنا ونحن نراقب تراجيدياً تشكيل الحكومة، حيث كنا نعتقد أن الحصار ومأزق حركة حماس وفشل المفاوضات عوامل إضافية لتشكيل حكومة مصالحة حقيقية أو حكومة وحدة وطنية حقيقية، وليس السبب الوحيد، ذلك أن شعبنا الذي يخضع للاحتلال منذ عقود لا يمكنه مواجهة الاحتلال إلا بتوحيد كل جهوده في حكومة وسلطة ومنظمة واحدة.

نقدر ونثمّن جهود طرفي لقاء مخيم الشاطئ، ولكن يبدو أن ثغرة ما توجد ما بين اتفاق المصالحة- نصاً وروحاً- الذي شاركت فيه ووقعت عليه كل الأحزاب والجماعات السياسية في القاهرة والدوحة من جهة، وتفاهم مخيم الشاطئ من جهة أخرى، وهي ثغرة تحتاج إلى سرعة ترميم قبل أن تتوسع وتؤدي إلى تعثر المصالحة. نخشى أن نصبح أمام (نظام سياسي) تحت الاحتلال خاضع لثلاث حكومات: اثنتان حكومتا أمر واقع- واحدة في الضفة وأخرى في غزة- تضللهما حكومة شكلية بدون سلطة إكراه، وداخل هذا النظام المركب والمعقد ستصبح حركتا حماس وفتح حزبا سلطة، وحركة الجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية وفصائل سياسية أخرى أحزاب معارضة للسلطة/ السلطتين، بل أيضاً سنرى حركة حماس تتصرف في الضفة كمعارضة وفي غزة كحكومة أمر واقع، وحركة فتح تتصرف في غزة كمعارضة وفي الضفة كحكومة أمر واقع وربما كشاهد زور!

تشكيل حكومة ضمن ما هو متفق عليه مجرد خطوة أولى ومهمة، ولا شك مقارنة باستمرار الأمور على حالها، ولكن نتمنى أن لا يتم التعامل مع تشكيل حكومة توافقية بين فتح وحماس كعمل تكتيكي أو ظرفي لتجاوز أو التحايل على الحصار ومأزق حركة حماس نتيجة خياراتها الفاشلة، أو توجه من حركة فتح لتقوية نفسها على طاولة المفاوضات وكسب الوقت انتظاراً لقادم مجهول، أو نتيجة مطالب مصرية ملحة، بل يجب التعامل معها كخيار استراتيجي وضرورة حياتية للفلسطينيين، وتصحيح خطأ كان سبباً في تعثر المشروع الوطني.

نجاح الفلسطينيين في التوصل إلى تفاهمات داخلية حول تشكيل الحكومة لن ينهي الانقسام، بل يحتاج الأمر إلى جهود إقليمية ودولية لحل القضايا المشار إليها، وهذا يعني بأننا قد نكون أمام صفقة شاملة، أو إعادة صياغة للنظام السياسي الفلسطيني، سواء فيما يتعلق بمكوناته الداخلية أو علاقاته

الخارجية، ومن هنا تتأتى أهمية وجود حكومة وحدة وطنية حقيقية ذات برنامج سياسي واضح لمواجهة هذه الاستحقاقات، وكلما كانت الحكومة المقبلة حكومة وحدة وطنية حقيقية كلما كانت أكثر قوة في التعامل مع القضايا العالقة وفي مواجهة إسرائيل على كافة الجبهات.

نؤكد مرة أخرى أن لا خيار أمام الفلسطينيين إلا المصالحة الوطنية التي مدخلها حكومة لا يخضع قيامها لرغبات حزبية أو شخصية، حكومة كل الشعب وقواه السياسية الفاعلة. سواء تم رفع الحصار أم لم يُرفَع، فحكومة وحدة وطنية متساوقة مع تفعيل كل بنود اتفاق المصالحة ضرورة وطنية.

الهويات الفرعية كتهديد للمصالحة الوطنية الجامعة

التعصب للهويات الفرعية: طائفة أو عرق أو قبيلة أو عائلة أو جهة جغرافية... الخ، آفة خطيرة تهدد وجود المجتمعات والدول وتُسبِّب حروباً أهلية يدفع الجميع ثمنها. كل مَن يرفع راية هوية فرعية ويتعصب لها على حساب الانتماء للوطن إنما يخون الوطن ولو بطريقة غير مباشرة من خلال تهديد وحدة الشعب، وغالباً فإن مَن يلجأ للتعصب للانتماءات الأصغر- الهويات الفرعية- إنما يكشف عجزه عن كسب ثقة واحترام الجميع على قاعدة الانتماء الوطني الأكبر للهوية الوطنية، فالسياسي أو الطامح للسلطة عندما يعجز ويفشل عن استقطاب الكل على أسس وطنية يلجأ إلى استقطاب الجزء على أسس طائفية أو عرقية أو قبلية وقد تؤول الأمور إلى العائلية، وفي هذه الحالة فإنه يسبِّق مصالحه ومصالح جماعته الشخصية على المصلحة الوطنية حتى وإن رفع شعارات المصلحة الوطنية والعامة.

إن كانت هذه الظاهرة خطيرة بالنسبة إلى الدول والمجتمعات المستقلة، فهي أكثر خطورة بالنسبة إلى الشعوب الخاضعة للاحتلال، كما هو الحال بالنسبة للشعب الفلسطيني، حيث تكون الحاجة إلى الوحدة الوطنية أكثر إلحاحاً لمواجهة عدو متفوق طامع بالأرض ومُهدِّد للهوية الوطنية، بل للوجود الوطني. كانت الهوية الوطنية في أوجها عندما كان الشعب الفلسطيني يواجه الاحتلال بالثورة والانتفاضة، حتى إن الفلسطينيين رفعوا شعار (هويتي بندقيتي)، فالاحتلال ومعاناة الغربة وحّدا

وصهرا الجميع في الوطنية. هذا التداخل والتماهي بين كل الفلسطينيين جاء نتيجة عملية صهر في بوتقة الهوية الوطنية التي أكدت عليها الثورة الفلسطينية المعاصرة. في ظل العملية الثورية والنضال الوطني المتجه صوب العدو لم يعرف الوطنيون الفلسطينيون هويات فرعية متناحرة، أو انتماء إلا لفلسطين، الأمر الذي جنبهم الوقوع في متاهات الصراعات العرقية والطائفية والجهوية التي تعاني منها اليوم كثير من الدول العربية والإسلامية، إلا أن توقُّف المواجهة الساخنة مع العدو، وحالة الانقسام، أفرزتا تداعيات سلبية على وحدة وتماسك المجتمع والهوية، فكأنه لا يكفي هذا الشعب الاحتلال والشتات في كل مناطق المعمورة وتَدخُّل من يُعتبرون إخوة وأشقاء في شؤوننا الداخلية بما يؤدي إلى تعزيز الخلافات السياسية والأيديولوجية، ولا يكفي الحزبية المقيتة والانقسام السياسي والجغرافي...، يعمل البعض بالخفاء على تقسيم الوطن- والوطن انتماء وهوية وليس مجرد بقعة أرض أو دولة- من خلال تعزيز الهويات الفرعية والتي غالبيتها مصطنعة.

اشتغل البعض على التباينات ما بين الداخل والخارج في محاولة لتهميش الخارج الفلسطيني وهم نصف الشعب وكلهم تقريباً لاجئين، ثم تم الاشتغال على اصطناع هوية الضفة وهوية غزة وتعزيز حالة التباين بين الطرفين، وإن كانت إسرائيل من أهم من اشتغل على هذه الحالة لإفشال المشروع الوطني القائل بدولة فلسطينية مستقلة في الضفة وغزة،وكان الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة من طرف واحد في العام (2005) أهم خطوة في هذا السياق، إلا أن أطرافاً عربية وفلسطينية عززت هذا التباين بين الضفة وغزة، وقد سعت جميع الأطراف المتواطئة في خلق تباين بين هوية غزة وهوية الضفة لخلق القطيعة ما بين الضفة وغزة، ومحاولة تحويل الانقسام من انقسام جغرافي وسياسي إلى انقسام اجتماعي وثقافي وهو الأكثر خطورة؛ لأنه يؤدي لتفكيك الرابطة الوطنية التي توحد الجميع، وللأسف بتنا نتلمس خلال السنوات الأخيرة حالة من عدم تقبل فلسطينيي الضفة الغربية لأبناء قطاع غزة المقيمين في الضفة أو الزائرين لها، إضافة إلى ضعف حالة التفاعل الوطني مع معاناة فلسطينيي غزة، أيضاً قلة زيارات أهالي الضفة لقطاع غزة، وليس صحيحاً أن السبب يعود لامتناع إسرائيل عن منح تصاريح زيارة، بل لعدم وجود رغبة بالزيارة.

محاولات تدمير ومحاربة الشعب الفلسطيني لم تتوقف عند الممارسات الإسرائيلية الاستيطانية وحالة الحصار وإعاقة الجهود الدبلوماسية للوصول إلى اعتراف دولي بدولة فلسطينية مستقلة، كما لم تتوقف عند فصل غزة عن الضفة ومحاولة اصطناع هوية غزية وهوية ضفاوية، بل تجاوزت كل ذلك عندما ربطت حركة حماس نفسها بمشروع الإسلام السياسي الذي يصطنع تعارضا بين الهوية الوطنية والإسلام، أو بين المشروع الوطني والمشروع الإسلامي، ومع سيطرة حماس على قطاع غزة تم تهميش وتهديد الهوية الوطنية عندما عملت حركة حماس على إلحاق القضية الفلسطينية بمشروع الإسلام السياسي للإخوان، وتمت إدارة الظهر للمصالحة الوطنية وللعمل الوطني لصالح تثبيت قطاع غزة كقاعدة من قواعد المشروع الإسلامي المتعدي للوطنية.

وأخيراً، بدأنا نسمع ونلمس نعرة كنا نعتقد أن الثورة والنضال المشترك قد قضت عليها؛ نعرة التمييز بين (المواطنين) و(اللاجئين)، ومحاولة البعض توظيف هذه النعرة للتحريض على خصومهم، ومحاولة كسب مؤيدين لهم، إلا أن الخطورة أن هذه النعرة يوظفها البعض في معركة الصراع على القيادة والرئاسة داخل فتح وداخل السلطة. حتى وإن لم يتحدث أحد من القيادات علناً عن الموضوع، فإن حالة الاستقطاب لجهة والتهميش لجهة أخرى خصوصاً داخل المؤسسات القيادية تعكس ذلك. إن لم يتم تدارك هذه الآفة ومعالجتها في بدايتها، فقد تستفحل وتؤدي ليس فقط إلى تعزيز الانقسام داخل حركة فتح، وتحويل حركة فتح (أم الجماهير) إلى حزب نخب عائلية وجهوية، بل وتخلق فتنة وطنية وزيادة انقسام جديد للمجتمع الفلسطيني المنقسم أصلاً.

ما أثار الموضوع هو وجود عناصر، وأحياناً قيادات، يتحدثون عن مظلومية تقع على اللاجئين، وأن البعض يسعى إلى تهميش دورهم في المؤسسات والمراكز القيادية. في واقع الأمر كنت وما زلت أصر على عدم التحدث بهذه اللغة أو إثارة الموضوع حتى وإن كان يوجد ما يشير إلى وجوده، لأنه خطير من جانب، ولأن لا فرق بين مواطن ولاجئ؛ فإسرائيل لا تستثني أحداً في عدوانها، وقائمة الشهداء والأسرى تجمع الجميع، كما أن إثارة هذه الموضوع يعتبر إثارة لفتنة نحن في غنى عنها، حتى وإن حدث انحراف هنا أو هناك على المستوى الرسمي فقد يكون الأمر غير مقصود.

ولكن هناك ما يثير القلق والخوف من بعض الممارسات بعضها مقصود وبعضها غير مقصود. إن لم يتم تداركها بسرعة فستعمل على خلق فتنة داخلية خطيرة خصوصاً ونحن في وقت أحوج ما نكون فيه إلى الوحدة الوطنية، وفي هذا السياق لا ندري كيف ترتبت وصارت الأمور وما الحكمة- إن كان هناك حكمة- في أنه لا يوجد لاجئ واحد من قطاع غزة بين أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح أو بين أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير؟! ومن يقف وراء تشكيل الهيئة القيادية العليا لفتح في قطاع غزة حيث تمثيل اللاجئين فيها متدنٍ جداً؟! ولماذا لا يود لاجئ من قطاع غزة بين وزراء حكومة التكنوقراط الأخيرة؟! يجري هذا في الوقت الذي يمثل اللاجئون حوالي ثلاثة أرباع ساكنة قطاع غزة، وما يثير هذه التساؤلات أن كل هؤلاء جاؤوا بالتعيين، وليس عن طريق الانتخابات؟!

كيف تقنع ثلاثة أرباع سكان القطاع من اللاجئين أن هذه المؤسسات تمثلهم وتعبر عن معاناتهم وهم غير ممثلين فيها؟ ونعتقد أنه يوجد من بين اللاجئين في القطاع من يستحق عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وعضوية اللجنة المركزية لحركة فتح، ورئاسة جامعة، أو أن يكون وزيراً، خصوصاً أنه سيكون لقطاع غزة دور وطني استراتيجي في حمل راية الوطنية والمشروع الوطني والدفاع عن حق العودة في حالة فشل جهود التسوية السياسية. ويبدو أن وجود القيادة المركزية لحركة فتح في الضفة الغربية، حيث للضفة خصوصية نضالية مختلفة، يجعل القيادة غير ملمة بخصوصية التركيبة السسيولوجية والنفسية في قطاع غزة وفي مخيمات الخارج، كما يبدو أن حركة فتح تعتمد في رؤيتها وتقييمها للأوضاع في المخيمات على أشخاص معنيين بإخفاء الحقيقة عن الرئيس حتى لا تتضرر مصالحهم ومواقعهم، ولا نستبعد أن بعض هؤلاء يشيرون على الرئيس أنه حتى يكسب (معركته) مع محمد دحلان (اللاجئ) فعليه إبعاد اللاجئين عن المواقع القيادية!

كان مُفترضاً أن يأخذ الرئيس أو مستشاروه بعين الاعتبار عند تعاملهم مع قضايا كبيرة تحتاج للحشد والاستقطاب الجماهيري التركيبة السسيولوجية للمجتمع ونفسيات الأفراد والنزعات والعصبويات حتى وإن كانت كامنة ومن الحكمة عدم إثارتها، لأن هناك من ذوي التطلعات

السياسية والفاشلين سياسياً وذوي المصالح الخاصة الذين أوصلتهم الصدفة إلى مواقع المسؤولية على استعداد للعب على مشاعر وأحاسيس الناس العصبوية والمناطقية، واستغلال الحس الوطني الراقي عند الشعب الذي يرفض الحديث عن هذه التقسيمات والانتماءات لمراكمة مصالح خاصة. الحالة التي عليها جمهور فتح في المخيمات داخل الوطن وخارجه خصوصاً في قطاع غزة من فقر ومشكلة رواتب وإحباط ويأس، وغياب التواصل المباشر بين القيادة والقاعدة، وغياب التثقيف السياسي الفتحاوي الوطني، وانعدام الثقة بين القاعدة الفتحاوية والقيادة المركزية... الخ، كل ذلك يجب أن يُؤخذ بعين الاعتبار في العمل الجماهيري خصوصاً في ظل غياب الفكر الناظم والبرنامج السياسي الواضح والعمل المؤسسي، وفي ظل غياب المواجهة مع إسرائيل التي تصهر الجميع في بوتقة واحدة، في هذه الحالة يكون للأشخاص وأصولهم وانتماءاتهم دور في عملية الاستقطاب والحشد، ولكن على قاعدة الالتزام بالمصلحة الوطنية العليا، وليس انطلاقاً من تمثيلهم لهويات فرعية مصطنعة قد تقتصر على العائلة والعشيرة.

ظاهرة انتقال اللاجئين من المواقع الريادية والقيادة إلى حالة من التهميش السياسي تعني أن اللاجئين المتضررين الأساسيين من النكبة والمعنيين مباشرة بالمطالبة بحق العودة لوطنهم والذين فجروا الثورة ورفدها بخيرة أبنائهم في الداخل والخارج لم يعودوا أصحاب قرار. نكرر مرة أخرى إننا لا نقلل من حق كل أبناء الشعب الفلسطيني بدون استثناء في تولي المواقع القيادية، ولا نشكك بتمسك كل الفلسطينيين- مواطنين ولاجئين- بحق العودة كثابت من الثوابت الوطنية، ولكن تراجع حضور اللاجئين في مواقع صنع القرار ظاهرة تحتاج إلى وقفة تأمل وتفكير سواء كان تراجع دور اللاجئين يعود للاجئين أنفسهم، أو نتيجة سياسة مقصودة من أطراف أخرى.

إن كانت هناك إرادة حقيقية للمصالحة الوطنية الشاملة المؤسَّسة على وحدة ووحدانية الهوية الوطنية، وإن كانت هناك إرادة حقيقية لاستنهاض حركة فتح ومنظمة التحرير على قاعدة الثورة والتحرير وعودة اللاجئين فيجب محاصرة كل الهويات الفرعية ومن يشتغل عليها، كما يجب أن يأخذ اللاجئون دورهم وموقعهم في المؤسسات القيادية خصوصاً أننا أمام مرحلة جديدة يتم فيها إعادة

بناء منظمة التحرير الفلسطينية والمؤتمر السابع لحركة فتح ومعركة دبلوماسية حول الدولة وحق عودة اللاجئين، أن يأخذوا دورهم ليس كهوية فرعية، بل لأنهم أساس القضية الفلسطينية، وهم عنوان حق العودة، وكل محاولة لتهميشهم في مواقع القيادة أو إفقارهم وتجويعهم والتضييق عليه ستُضعِف من حصانتهم وقدرتهم على مواجهة مخططات وإغراءات التوطين والتعويضات.